الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٢٨ اغسطس ٢٠٠٢

الطريق إلى ماشاكوس

شهد العام الحالى تدخل السياسة الامريكية وحلفائها من الدول الاوروبية والافريقية مرتين متتاليتين لايقاف الحرب الاهلية فى السودان وانتقال الدولة السودانية الى مرحلة تقاسم السلطة والنفوذ والمؤسسات (باورشيرنج) بين العاصمة والاقاليم.

كانت المرة الاولى فى سويسرا فى يناير ٢٠٠٢،حيث جرى توقيع اتفاق وقف اطلاق النار فى جبال النوبا بين الحكومة والجيش الشعبى لتحرير السودان لمدة ستة أشهر،ثم وافق الطرفان السودانيان على تجديد سريان الهدنة لمدة أخرى فى ظل عمل اللجنة الدولية المشرفة على التنفيذ، وكانت المرة الثانية فى يوليو الماضى فى كينيا حيث تم توقيع بروتوكول المبادىء لايقاف الحرب الاهلية، وتتفاوض الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان حاليا حول باقى الوثائق الخاصة بالتفاصيل والاجراءات فى الفترة الانتقالية التى تستمر ست سنوات قادمة.

هذا هو الأمرالواقع فى أزمة السودان وقد تابعت بالكتابة تطور الاحداث والسياسات فى السودان منذ عام ١٩٩٢ فى مقالات بالصحافة وفى بحوث بمؤتمرات علمية فى جامعة القاهرة، ومن المعروف أن هذه الازمة السودانية نشأت فى عهد الحكم الثنائى المصرى - البريطانى،ثم تضخمت وتعقدت فى عهد الاستقلال منذ ١٩٥٦،وقد ترتب على تعقيدات الازمة السودانية حاليا انقسام فعلى «ديفاكتو» فى داخل الدولة، ووجود وحدتين وجانبين سياسيين أحدهما فى الشمال والثانى فى الجنوب.

وأبدا بالقول إن الحل السياسى التفاوضى لإنهاء الحرب الاهلية ونتائجها المدمرة هو أمر يستحق التأييد والدعم، خاصة أنه يوجد شبه اجماع سودانى على جانبى الحكومة والمعارضة بشقيها المسلح والسياسى على قبول مبادىء هذا الحل السياسى التفاوضى ، كما أن جميع دول حوض النيل تدعو الى إحلال السلام والأمن والاستقرار فى السودان، ومن هنا فان اهتمامى هو دراسة آثار ونتائج الحل السياسى فى وثائق ماشاكوس على المصالح الحيوية للدولة المصرية فى منطقة حوض النيل، وسوف تتطلب هذه الدراسة منى وقتا فى انتظار الوثيقة الأهم فى بناء تقاسم السلطة التى يجرى التفاوض حولها الآن . .

وفى تقديرى أن أهم قضيتين برزتا فى اطار ايقاف الحرب الاهلية السودانية هما قضية حق تقرير المصير للجنوب وقضية التدخل الامريكى - الاوروبى الافريقى فى النزاع المسلح السودانى، وظهور هاتين القضيتين لايمثل مفاجأة للمهتمين بالمتابعة والدراسة للأزمة السودانية، اذ أن العلاقات والمؤشرات كانت واضحة ومقروءة طوال السنوات العشر الماضية، ومن ثم فان هاتين القضيتين هما مفتاح الدخول الى فهم الأمر الواقع اليوم فى الازمة السودانية.

حق تقرير المصير للجنوب

يلفت النظر بعد اعلان وثيقة المبادىء الاولى المعروفة ببروتوكول ماشاكوس - أن القوى السياسية والأحزاب ذات التأثير فى داخل وخارج السودان لم تعلن معارضة أو رفضا لإدراج مبدأ حق تقرير المصير والفترة الانتقالية التى تنتهى باستفتاء بين خيارى الوحدة أو الانفصال، والسبب هو أن جميع الاطراف السودانية على جانبى الحكومة والمعارضة بشقيها كانت قد وافقت على هذا المبدأ فى وثائقها المعلنة منذ عام ١٩٩٢، واعرض هذه المواقف فى التالى:

- فى عام ١٩٩٢ دعت نيجيريا بصفتها رئيس منظمة الوحدة الافريقية وبتأييد أمريكى - أوروبى الى عقد اجتماع يحضره أطراف الحرب الاهلية فى السودان، وحضر الاجتماع وفد حكومة الانقاذ ووفد الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جرانج ووفد حركة استقلال جنوب السودان بقيادة ماشار وكول اللذين انشقا من قبل على جرانج، وفى اجتماع ابوجا(١) وأبوجا (٢) طرح موضوع حق تقرير المصير والاستفتاء الذى طالب به الطرفان الجنوبيان، ورفضت الحكومة السودانية وانفض الاجتماع بدون اتفاق .

- على الجانب الحكومى بدأت الاحداث والنتائج تتغير فمنذ عام ١٩٩٢ اتصلت الحكومة سرا مع ماشار وأكول وبدأت المفاوضات بين الطرفين فى فرانكفورت بالمانيا وتواصلت بعد ذلك حتى جرى توقيع اتفاق تقبل فيه الحكومة مبدأ حق تقرير المصير للجنوب مقرونا بفترة انتقالية ثم الاستفتاء ،وبعد ذلك وقعت الحكومة مع سبعة فصائل جنوبية اتفاق الخرطوم للسلام عام ١٩٩٧ واصدرت تعديلا دستوريا تندمج بموجبه الاتفاقية فى دستور السودان الذى صدر فى عهد حكم الانقاذ واستطرادا اشير الى أن حكومة الانقاذ عرضت اتفاقية السلام وتعديلا للدستور وبضم نص الاتفاقية اليه،على البرلمان السودانى وكانت نتيجة التصويت هى ٢٢٧ صوتا بالموافقة و٩ أصوات معارضة و٧ أصوات امتناع كذلك وقعت اتفاقية فاشودة مع لام أكول الذى انفصل عن ماشاكر ونصت الاتفاقية على قبول المبدأ وظل جرانج خارج هذه الاتفاقات والترتيبات ،وفى عام ١٩٩٣ طلبت الحكومة السودانية رسميا من منظمة ايجاد التدخل لإنهاء الحرب الاهلية ووضع الية للحل السلمى ، وفى عام ١٩٩٤ أصدرت المنظمة وثيقة مبادىء الايجاد للحل وهى تشمل عدة مبادىء ومراحل آخرها هو مبدأ حق تقرير المصير والاستفتاء على خيارى الوحدة أو الانفصال، وقبلت المعارضة بشقيها المسلح والسياسى الوثيقة ورفضتها الحكومة ولكن فى عام ١٩٩٧ غيرت الحكومة موقفها وقبلت الوثيقة والتفاوض مع جرانج على أساسها، وفى خلال هذه الفترة طلبت حكومة الانقاذ من جنوب افريقيا التدخل للحل السياسى على هدى نموذج التسوية السياسية التى قادها مانديلا فى جنوب افريقيا، ولكن جرانج رفض متمسكا بحق تقرير المصير مادامت الحكومة ترفض المبدأ الاول للحل وهو اقامة نظام سياسى فيدرالى ديمقراطى علمانى لجميع السودانيين فى اطار وحدة التراب الوطنى السودانى.

- على جانب المعارضة السياسية لم تتأخر الاحزاب الكبرى عن الاتصال والتفاوض مع جرانج، وحدث هذا بالنسبة للحزب الاتحادى بقيادة السيد الميرغنى وبالنسبة لحزب الامة بقيادة السيد المهدى وصدر عن هذه المفاوضات وثيقتان خاصتان بالحزبين وفيهما قبول لمبدأ حق تقرير المصير والاستفتاء مع اختلافات فى تفاصيل المرحلة الانتقالية والحدود الجغرافية الخاصة بالجنوب،كذلك تحرك التحالف الوطنى الديمقراطى الذى يجمع تحت مظلته جميع فصائل وقوى المعارضة السياسية واجتمع فى أسمرا عام ١٩٩٥ واصدر وثيقة القرارات المصيرية وفيها بدائل للحل السياسى وآخرها هو حق تقرير المصير والاستفتاء بعد فترة انتقالية ، ثم قررت منظمة قوات التحالف السودانى بقيادة عبدالعزيز خالد حل نفسها والاندماج فى الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جرانج، وكانت آخر المفاجآت الحزبية السودانية، هى الوثيقة التى وقعها وفد حزب المؤتمر الشعبى بقيادة الدكتور حسن الترابى مع وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان فى سويسرا فى فبراير ٢٠٠ وفيها اعتراف بمبدأ حق تقرير المصير للجنوب وضرورة اقامة الوحدة الوطنية السودانية على ارادة أهلية وطوعية،وكان الطرفان قد اتفقا

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

على موعد قادم لاستكمال التفاصيل ولكن الحكومة اعتقلت الشيخ الترابى.

- المبادرة المشتركة التى قدمتها مصر وليبيا هى المبادرة الوحيدة التى لم تنص على مبدأ حق تقرير المصير للجنوب، وكانت مقدماتها هى المبادرة الليبية عام ١٩٩٩والتى وقع عليها ممثلو الاطراف السودانية جميعا فى طرابلس، ولما تفاهمت مصر وليبيا قدما المبادرة المشتركة عام ٢٠٠١، وقد اعلنت الحكومة والاطراف السودانية قبولها وان اعلنت بعضها تحفظات أو طلبت اضافات،ولكن الاهم فى مصير هذه المبادرة هوأن ليبيا اتخذت موقفا مغايرا للموقف المصرى بعد إعلان توقيع بروتوكول ماشاكوس وفى هذا المقام استدعى للذاكرة آراء الأخ العقيد القذافى فى جرانج التى وصفه فيها بأنه المناضل الثورى الحقيقى فى السودان،وأن بين الجانبين علاقات متنوعة منذ عام ١٩٨٣ وبداية التمرد فى الجنوب .

- يتطلب الحديث حول شبه الاجماع السودانى الاشارة إلى أن مبدأ حق تقرير المصير ليس أمرا فريدا فى تجارب افريقيا جنوب الصحراء ،فقد عرفت اثيوبيا حالة مشابهة عند مناقشة الجمعية التأسيسية للدستور الاثيوبى الفيدرالى الصادر عام ١٩٩٤ ،فقد نص على أن اثيوبيا بلد متعدد القوميات والشعوب واللغات والاديان ،وان التعدد يعطى الاقاليم حق تقرير المصير من خلال اجراءات دستورية وقانونية تجرى قبل الاستفتاء على الانفصال.

واستطرادا اشير الى أن الخبراء القانونيين الامريكيين ساعدوا فى صياغة الدستور الاثيوبى.

■ التدخل الأمريكى الأوروبى

من أولويات السياسة أن هذه الدول تسعى لتحقيق مصالحها المتنوعة فى افريقيا، ولذلك هى تتحالف او تتنافس طبقا لكل حالة أو قضية ولكن فى تقديرى ان تراكم معنى ونتائج قبول الحكومة والمعارضة السياسية لحق تقريرالمصير للجنوب هوالذى مهد وفتح الطريق أمام تفعيل التدخل الخارجى خاصة انه يتحالف مع دول افريقية وفى مقدمتها كينيا واثيوبيا وجنوب افريقيا،وهذه الدولة الاخيرة ارسلت وفدا من القانونيين للمشاركة فى المفاوضات الحالية فى ماشاكوس لبحث موضوع تقاسم السلطة والمؤسسات فى السودان واعتقد ان الدول الاوروبية والامريكية تستند فى تدخلاتها الى منطق تؤمن به وتنفذ سياساتها على اساسه،وهذا المنطق هو أن السودان جزء من منطقة افريقيا جنوب الصحراء،وأن السياسة الامريكية لها أولوية النفوذ واليد العليا فى الهضبة الاثيوبية والهضبة الاستوائية وان الدول الحليفة تقبل بهذا وتعمل فى اطاره كالتالى:

- خلال فترة الحرب الباردة ومعارك التحرر والاستقلال الافريقى تمسكت دول حلف الاطلسى بمبدأ انقسام القارة الى افريقيا جنوب الصحراء أما اقليم الشمال فهو جزء من الشرق الاوسط فى آسيا،وعلى الرغم منمعارضة قادة التحرر الافريقى وإنشاء منظمة الوحدة الافريقية، فقد ترسخ المبدأ على مستوى السياسات والتطبيقات ،وازداد رسوخا فيفكر دول حلف الاطلسى وتابعتها فى هذا اليابان ومنظمات الامم المتحدة وفروعها والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وكل التقارير والوثائق الصادرة عن هذه الاطراف تقول بان السودان جزء من افريقيا جنوب الصحراء،وليس هذا فى التقارير السياسية فحسب انما فى تقارير الاقتصاد والتجارة والاستثمار والاحصاءات وبيع السلاح..الخ

- اقرت السياسة الامريكية والاوروبية مبدأ التدخل فى المنازعات المسلحة عندما قدمت المذكرة الثلاثية الى قمة منظمة الوحدة الافريقية فى اجتماع هرارى ١٩٩٧، وبدأت فى انشاء مراكز التدريب وتنظيم المناورات لقوات حفظ السلام الافريقية فى منطقة جنوب الصحراء باشراف أوروبى وأمريكى ، وقد أيدت قمة الدول الصناعية فى اجتماع كندا ٢٠٠٢ سياسة حفظ السلام والاستقرار الافريقى، كما جرى التدخل فى الحروب والمنازعات الافريقية تحت غطاء الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن والامثلة من سيراليون وانجولا والكونغو ، كينشاسا، والكومور وجنوب افريقيا..الخ، كما ترتب ايضا وجود كمية من المعلومات والوثائق والتقارير حول الصياغات ومقترحات البدائل لكل قضية فى مراكز البحوث الاجنبية ومؤسسات الحكم الاجنبية وملفات الأمم المتحدة.

- منذ عام ١٩٩١ خططت السياسة الامريكية لأولوية نفوذها وسيطرتها على شبكة العلاقات الاقليمية فى الهضبة الاثيوبية والهضبة الاستوائية،ورسمت حدودا وخطوطا لنشاط الدول الاخرى ذات المصالح حتى لايتناقض سعيها ونشاطها مع الدور الامريكى المدعوم بوجود مايسمى بظاهرة القادة الجدد فى القرن الافريقى الاكبر ، ومن هنا يجب دراسة القيمة الجيوليتيكية لموقع السودان بين الهضبتين، والدراسات المنشورة تغطى تطبيقات السياسة الامريكية بأساليب المعونات والاستثمارات وبيع السلاح وتبادل المعلومات والتدريب والدعم السياسى لدول القرن الافريقى الاكبر على مستويات منوعة ، ومن ناحية ثانية فإن السياسة الامريكية لم يصدر عنها رسميا بيان أو وثيقة تؤيد اعادة تخطيط الحدود السياسية فى الخريطة الجغرافية للمنطقة ، فقد رفضت تأييد انشاء دولة فى شرق الكونغو كينشاسا أو الاعتراف بدويلات صوماليلاند وبونت لاند ،كما أن تقرير د / نفورث لم يقترح انفصال الجنوب أو اعادة رسم الخريطة السياسية للدولة السودانية وأيدت السياسة الامريكية مبادرة إيجاد باستمرار منذ عهد الرئيس كلينتون ووزيرة الخارجية أولبرايت.

- أن أدوات السياسة الامريكية والاوروبية فى المنطقة الافريقية عامة تعتمد على دور البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وبنك التنمية للاتحاد الاوروبى والوكالة الامريكية للتنمية الدولية،ومجموعة أخرى من المؤسسات والمنظمات الحكومية وغيرالحكومية وقد استجابت الحكومة السودانية للسياسات والتطبيقات الاوروبية والامريكية خلال عمليات تراجعها عن مجموعة المبادىء والسياسات المعلنة يوم انقلاب ١٩٨٩، وهى حاليا عضو فى اتفاقية كوتونو ٢٠٠٠ مع مجموعة دول افريقيا جنوب الصحراء ، كما أنها تسلمت الاموال التى أفرج عنها الاتحاد الاوروبى فى مناسبة توقيعها على اتفاق جبال النوبا وهى مساعدات ومعونات سبق تجميدها وقيمتها ٣٨٣ مليون يورو،وحاليا يدرس البنك الدولى وصندوق النقد الدولى مشروعات لتخفيف الديون على السودان ضمن برامج رفع العبء عن الدول الفقيرة والاشد فقرا.

- هكذا كانت العلامات والمؤشرات واضحة فى الأمر الواقع السودانى منذ فترة سابقة،ولهذا سارت الازمة السودانية على طريق ماشاكوس.

د. عبدالملك عودة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية